عرب وعالم

إعداد/محمد مفتاح

اعتدوا على المواطنين وأملاكهم..

مستوطنون إسرائيليون يقتحمون قرى في الضفة الغربية

الأراضي المحتلة / وكالات :

هاجم مستوطنون إسرائيليون للمرة الثانية خلال أقل من أسبوع قرية قصرة إلى الجنوب من مدينة نابلس شمال الضفة الغربية، واعتدوا على أهلها وعاثوا فيها فسادا، كما اقتحم مستوطنون آخرون بيت أمر الفلسطينية الواقعة بين مدينتي بيت لحم والخيل واعتدوا على المواطنين وأملاكهم.

وقالت الأنباء من نابلس إن المستوطنين اقتلعوا أكثر من 200 شجرة وشتلة زيتون يزرعها المواطنون بأراضيهم بقرية قصرة.

ونقلت عن رئيس المجلس القروي عبد العظيم وادي تأكيده أن المستوطنين اقتحموا القرية بعد منتصف الليلة الماضية، وقطعوا أشجار الزيتون واجتثوها من جذورها، كما حطموا الأشجار التي لم يقدروا على قلعها.

وأوضح وادي أن المستوطنين ظلوا حتى ساعات الصباح الأولى يمارسون أعمالهم العدائية، ثم حاصروا منزل المواطن عبد المجيد حسن، واعتدوا على قاطنيه قبل أن يهب سكان القرية لنجدة أصحاب البيت وتخليصهم من المستوطنين، الذين حطموا جرار أحد أبناء القرية.

وأشار إلى أن المستوطنين كانوا يتسلحون بأدوات حادة وبنادق متطورة وحديثة، وأنهم أرادوا طرد المواطنين من أراضيهم خاصة أولئك الذين يسكنون بالمنطقة الجنوبية للقرية حيث توجد مستوطنتا بيش كودش وكيدا اللتان تجثمان على أراض القرية.

وتمكن أهالي القرية من الإمساك بأربعة مستوطنين، غير أن أكثر من 100 جندي إسرائيلي اقتحموا القرية على الفور وقاموا بتخليصهم من المواطنين، وأجبروا المواطنين على الخروج من أراضيهم، وسط وابل كثيف من الرصاص وقنابل الغاز، ما أدى لإصابة العديد منهم بحالات اختناق.

ولفت رئيس المجلس القروي إلى أنهم اتصلوا بالجهات الرسمية بمحافظة نابلس وبلغوا عن اعتداءات المستوطنين، من دون أي تجاوب.

ويعد هذا الهجوم هو الثاني من نوعه على القرية خلال أسبوع، حيث اقتلع المستوطنون قبل أيام عدة أربعين شجرة زيتون معمرة في القرية.

ونفذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون 38 اعتداء ضد أهالي قرية قصرة منذ أكتوبر 2010، تنوعت بين قلع الأشجار وحرق المحاصيل الزراعية والاعتداء على المواطنين بالضرب وإطلاق النار والاعتقال.

فيما عادت الوقفات الاحتجاجية أمام "الاتحادية" في أول أيام العام الجديد..

حزب التجمع يدعو إلى إسقاط (قانون التظاهر).. والتيار الشعبي يعتبره ارتداداً عن الثورة

القاهرة/ متابعات:

دعا حزب التجمع الشعبي المصري إلى إسقاط مشروع قانون التظاهر الجديد، وما سماه «خطة الهيمنة على مقدرات المصريين لصالح جماعة تتاجر بالدين، وتنفذ مخططات غريبة على هذا البلد، وظلت تسعى دائما لفرض الظلام والقهر على مواطنيه».

وأضاف الحزب في بيان له،امس الثلاثاء، أن المشروع يعد «إعلاناً عن قيام الدولة الفاشية الإرهابية التي تصادر الرأي الآخر وتقمع المعارضة وتلغي التعددية وتسد الطريق أمام ممارسة حق الاحتجاج وتوفير المناخ الذي يكفل استمرار استغلال المصريين وحرمانهم من مستوى معيشي لائق، ويكمم الأفواه».

وأضاف البيان: «الآن ظهرت الأغراض الخفية لفبركة مجلس يملك تلك السلطات التشريعية، وهي تمرير مشروعات قوانين معادية للحريات ولكل أشكال الديمقراطية، وتستهدف تصفية ثورة 25 يناير بكل شعاراتها ومبادئها وأهدافها»، مشيرا إلى أن هذا المشروع «جاء في الوقت الذي تستعد فيه الجماعة الحاكمة لرفع أسعار السلع وتنفيذ شروط صندوق النقد الدولي، وأنها تريد استخدام المشروع المذكور في ضرب حركة الاحتجاج الشعبية الواسعة المتوقعة، وفي مواصلة فرض الدستور الباطل ومجلس الشورى الباطل ومواصلة التمكين للجماعة لاستكمال الاستحواذ على كل مفاصل الدولة».

في السياق نفسه أكد التيار الشعبي المصري، الذي يقوده حمدين صباحي، المرشح الرئاسي السابق، أن مشروع قانون تنظيم حق التظاهر والاعتصام السلمي، الذي يبدأ به مجلس الشورى ممارسته سلطته التشريعية يعد «دلالة واضحة على أولويات أجندة المجلس التشريعية، التي تتجاهل احتياج المصريين لتشريعات اقتصادية واجتماعية تحقق العدالة الاجتماعية وتواجه الأزمة الاقتصادية الراهنة، لصالح محاولة تفصيل نصوص الدستور إلى قوانين وتشريعات تطبق ما التفت حوله نصوص الدستور من تقييده حريات المصريين وحقوقهم».

وأضاف التيار الشعبي، في بيان أصدره، امس الثلاثاء، أن جماعة الإخوان المسلمين «أغفلت أنها وصلت للحكم عن طريق ثورة قامت عقب مظاهرات سلمية اندلعت في 25 يناير 2011 والتحقت بها لتتصدر المشهد الثوري، وأنها أغفلت أيضا أن الثورة قامت على الرغم من أن مصر كانت تعيش تحت حالة طوارئ ظل يحكم بها النظام المخلوع طوال 30 عاما من المنع والقمع».

واعتبر التيار الشعبي القانون بنصوصه التي تم نشرها ارتدادًا عن شعارات الثورة التي قامت لينتزع المصريون حريتهم ممن اغتصبها بقوانين سالبة للحريات ومكبلة لحرية التعبير، وأن الجماهير التي خرجت في 25 يناير لم تخش تشريعات سنها نظام سلطوي كان هدفه السيطرة على الشارع المصري بطرق بوليسية لا تقل حماقة عن ذلك القانون.

وأشار إلى أن القانون تم وضعه «لمنع المظاهرات والاحتجاجات السلمية وإطلاق يد الشرطة لمحاربة المظاهرات بوسائل قمعية جديدة أهمها العصي الكهربائية»، مؤكدًا أن «الأولى هو سن قوانين تحارب من يهاجم التظاهرات السلمية بالسلاح ويزهق أرواحا خرجت تعبر عن رأيها».

الى ذلك شهد محيط قصر "الاتحادية" أول أيام العام الجديد وقفة احتجاجية لأصحاب الاختراعات والأفكار المنتمين لـ"جمعية اتحاد تنمية مصر" وحركة تنمية مصر "جمعية بنك الأفكار"، أمام البوابة رقم "3" الخاصة بديوان المظالم بقصر الاتحادية، وذلك لتوصيل اختراعاتهم للرئيس محمد مرسي، والمطالبة بمقابلة عاجلة معه.

وذلك بعدما أزال الحرس الجمهورى الجدارين الأسمنتيين من محيط الاتحادية الاحد، ورفع المتظاهرون لافتات مكتوبا عليها "أنا اخترعت تحويل السيارات للعمل بالماء بدلا من البنزين" و"أنا اخترعت تحلية الماء وتوليد الكهرباء ذاتيا.. ودراسة للاكتفاء الذاتى خلال عام"، و"أنا اخترعت وسيلة للحد من حوادث القطارات"، و"أنا اخترعت مواد مضادة للحريق علشان مصر".

وردد المتظاهرون هتافات "مصر يا بلدى انتى فين بين العقول والمفكرين" و"واحد اتنين محمد مرسى فين" و"حد يقول إحنا مين.. إحنا ناس مفكرين".

كما شهدت ليلة أمس الاول ترويج شائعة وفاة الناشط السياسى مهند سمير الذى أصيب صباح أمس الاول بطلقات خرطوش فى الرأس من قبل مجهولين بميدان التحرير، وهو ما دعا عددا من معتصمى الاتحادية للتوجه إلى البوابة 4، ومحاولة قطع الطريق للحظات، وإزالة الأسلاك الشائكة، قبل أن تتدخل مجموعة من المعتصمين لتهدئتهم.

ويذكر أن معتصمى الاتحادية يستعدون لإجراء مؤتمر صحفى لشرح تفاصيل اختطاف الناشط السياسى كريم الشاعر، الذى اختُطف منذ أيام فى سيارة نصف نقل بيضاء من أمام الاتحادية، كما سيخصص وقت للاطمئنان على حالة الناشط السياسى مهند سمير.

الحكومة اعتبرتها غير دستورية ودعت إلى فضها..

تواصل المظاهرات والاعتصامات في العراق

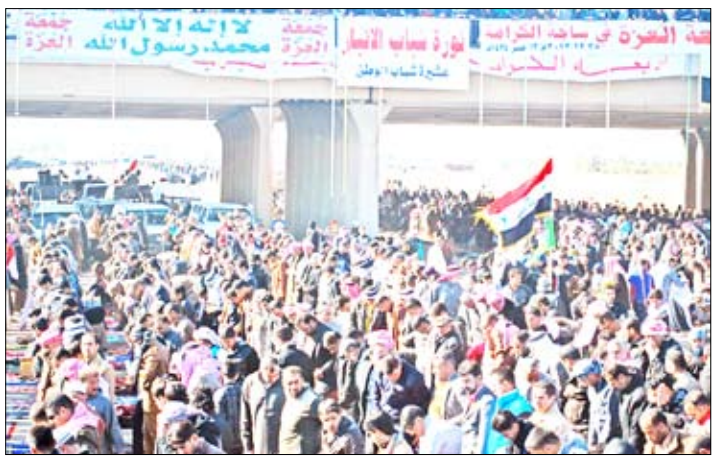

بغداد / وكالات :

تواصلت المظاهرات والاعتصامات في عدد من المحافظات العراقية، رافعة سقف مطالبها بالدعوة إلى إصلاحات جوهرية في العملية السياسية، في وقت اعتبرت فيه أمانة مجلس الوزراء العصيان المدني غيرَ دستوري ودعت إلى فضه.

ففي الرمادي كبرى مدن محافظة الأنبار غرب العراق، دخلت المظاهرات ضد سياسات حكومة نوري المالكي يومها العاشر؛ وطالب المتظاهرون بإلغاء المادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، وبإطلاق سراح المعتقلات، ورفع ما دعوه الظلم عن العراقيين.

وفي الفلوجة نظمت مظاهرة نسائية للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلات، في وقت أعلن فيه وزير العدل العراقي حسن الشمري أن العدد الحقيقي للسجينات هو 980 سجينة، وليس آلافا كما يشاع في الإعلام، نافيا وجود سجينات في دائرة الإصلاح التابعة للوزارة اعتقلن بسبب ذويهن.

وأوضح الشمري أنه لحساسية موضوع السجينات ولتفويت الفرصة على المتصيدين في الماء العكر، وجه رئيس الوزراء نوري المالكي بمتابعة ما ينشر في وسائل الإعلام بوجود انتهاكات للسجينات، وإن كانت افتراضية، لافتا إلى أنه لا يستبعد أن يكون هناك أشخاص متآمرون على النظام السياسي القائم للقيام بمثل حالات انتهاكات كهذه، وأضاف «سنحاسبهم ونقوم بالإفراج عن المعتقلات».

وفي السياق، واصل عشرات الآلاف اعتصامهم في مدينتيْ سامراء والموصل لليوم الثاني على التوالي.

وقد رفع المحتجون سقف مطالبهم بالدعوة إلى إصلاحات جوهرية في العملية السياسية، تمنع احتكار السلطة وما قالوا إنه إقصاء لأهل السنة وتهميش لهم.

وفي سياق ذي صلة، دعا مجلس العشائر في محافظة كركوك إلى الخروج في مظاهرات تأييدا لمطالب المحتجين في الأنبار وصلاح الدين والموصل.

وبدوره، دعا مجلس محافظة صلاح الدين أول من أمس الاثنين سكان المدينة للخروج في مظاهرة كبرى يوم الجمعة المقبل احتجاجا على إجراءات الحكومة «وعدم احترامها الشعب واستخفافها به».

وطالب مجلس المحافظة -في بيان أصدره عقب جلسة له حول الأوضاع في البلاد- بـ»إطلاق سراح جميع المعتقلين والمعتقلات العراقيات، ومن ضمنهم العسكريون الذين لم تثبت إدانتهم، ومحاسبة كافة الأجهزة، وأن تكون إدارة سجون النساء من النساء حصرا لضمان حرمة الشرف العراقي، وإلغاء جميع إجراءات المخبر السري وكل ما تبعها من أحكام، ومحاسبة كل المخبرين الذين تسببوا في هذا الضرر الكبير للعراق وأهله».

وفي كردستان العراق، أعربت رئاسة الإقليم عن مساندتها للمظاهرات ضد حكومة المالكي في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين. وطالبت الائتلافَ الوطني -المكوِّن الرئيسي للحكومة العراقية- بسرعة الاستجابة لمطالب المتظاهرين.

وأبدت رئاسة الإقليم استعدادها للتوسط من أجل حل المشاكل التي ترى أنها تكمن في أسس العملية السياسية في البلاد.

وفي غضون ذلك، دعت الجامعة العربية إلى إطلاق حوار حقيقي وشامل للمصالحة الوطنية في العراق.

في المقابل، دعت السلطات العراقية أول من أمس الاثنين إلى إنهاء العصيان المدني الذي تنفذه محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين، ووصفته بأنه مخالف للدستور، وهددت بمعاقبة منفذيه.

وأعلن بيان صادر عن مكتب الأمين العام لمجلس الوزراء علي العلاق أن «ما يجري الآن من دعوة بعض مجالس المحافظات إلى العصيان المدني، وتعطيل عمل الدوائر والمرافق العامة وإيقاف الخدمات، يعد مخالفة للدستور والقوانين النافذة».

من جانبه دعا المالكي المعتصمين من أهالي الأنبار -الذين يقطعون الطريق البري بين العراق ودول الجوار- إلى إنهاء اعتصامهم قبل أن تتدخل الدولة لإنهاء الاعتصام، لأنه يشكل مخالفة للدستور العراقي.

وحذر المالكي -في مقابلة مع تليفزيون «العراقية» الحكومي المعتصمين، قائلا «لقد صبرنا عليكم كثيرا، لكن لا تتوقعوا أن المسألة مفتوحة، ولا تتوقعوا التمرد على الدولة».

وتسود مشاعر الغضب في العديد من المحافظات السنية إثر قيام قوة أمنية باعتقال عدد من أفراد حماية وزير المالية رافع العيساوي، القيادي في ائتلاف القائمة العراقية الذي يتزعمه إياد علاوي.

هل يصلح مرسي اقتصاد مصر؟

تتساءل مجلة (تايم) الأميركية عن الخطوة القادمة للرئيس المصري بعد إقرار الدستور، فيما إذا كان بإمكان محمد مرسي إصلاح الاقتصاد خصوصا أن البلاد خرجت من معركة الاستفتاء على الدستور وهي في قمة الاستقطاب السياسي بين القوى الحاكمة والمعارضة.

ويرى الصحفي أشرف خليل صاحب كتاب «إعادة ولادة الدولة المصرية» في مقالته أن مرسي ظهر -بعد الموافقة على الدستور المثير للجدل- بوجه أكثر بشاشة وبخطاب تصالحي، وأثنى على الدستور ووصفه بنصر مبين على طريق إقامة الدولة المصرية الديمقراطية. وشدد على مد غصن الزيتون تجاه معارضيه من القوى غير الإسلامية الذين يشعرون بمرارة متزايدة من حكمه.

ويرى الكاتب أن الرئيس المصري بدا في خطابه الأخير مرتاحا كمن تجاوز الجزء الأكثر صعوبة من المهمة، و»أعرب عن ندمه عن قراراته الصعبة التي كان مضطرا لاتخاذها في الشهرين الماضيين من أجل إنجاز هذا الدستور كما عبر عن ندم مبطن في مرات عديدة عن الثمن الذي كان عليه أن يدفعه لإقرار الدستور».

لكن مرسي ومستشاريه على علم بالتباعد بين القوى الحاكمة وقوى المعارضة، وهو يلح على معارضيه للحوار والجلوس على طاولة المفاوضات من أجل مصالحة قومية، لكن هناك تساؤلات مفتوحة إن كان أي من كبار السياسيين سيلبي الدعوة, فجبهة الإنقاذ الوطني التي يقودها محمد البرادعي وعمرو موسى وحمدين صباحي ما زالت ترفض تلك الدعوة.

ويرى الكاتب أنه في الوقت الذي يعمل فيه مرسي على استثمار نتائج حملته الدستورية فإن القضايا الاقتصادية ستكون لها الأولوية على المدى القريب, فالمصريون مغرمون باستخدام اصطلاح عجلة الإنتاج كإشارة لما أحاق بالاقتصاد المصري من ضر بعد الثورة.

كما أن الكثير من مؤيدي الدستور يؤكدون أن الدستور الجديد سيكون خطوة حيوية من أجل إعادة دورة العجلة الاقتصادية، وفي الأسبوع الذي سبق الاستفتاء بعث الإخوان المسلمون بنشرات إلى صناديق البريد يقولون فيها إن التصويت بنعم للدستور يعني استقرار الأمور وعودة دورة عجلة الإنتاج ثانية.

لكن الأمور -حسب الكاتب- بحاجة إلى أكثر من دستور جديد حتى تتحسن صورة الاقتصاد, فالاحتياطيات من العملة الأجنبية تنضب، وهبط سعر الجنيه المصري نهاية الأسبوع إلى أدنى سعر له منذ ثماني سنوات.

كما تخشى الحكومة من هجرة رأس المال، فقد حظرت على المواطنين المصريين المغادرين أن يحملوا معهم أكثر من عشرة آلاف دولار أميركي نقدا, وجرى تعليق المفاوضات بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولي للحصول على قرض بمبلغ 4.8 مليارات دولار بسبب الأزمة الدستورية.

كما خفض تقييم مستوى ديون مصر طويلة الأجل إلى الدرجة «ب»، وهو نفس مستوى اليونان المفلسة رسميا، وهناك خوف من إمكانية حدوث مزيد من التدهور في هذا التصنيف الاقتصادي في حال ساء الوضع السياسي الداخلي بشكل كبير.

وكان الرئيس مرسي قد أعلن في خطابه الأربعاء أن مهمة معالجة الاقتصاد ستناط برئيس الحكومة هشام قنديل كواحدة من أهم أولوياته.

وأبدى وزراء مزيدا من التفاؤل بقولهم إن الصورة الاقتصادية ستتحسن بسرعة بعدما فرغنا من العمل الصعب الخاص بالدستور.

وقال وزير الشؤون البرلمانية محمد محسوب «تؤكد الحكومة للجميع سلامة الوضع الاقتصادي, فلا توجد لدينا مشكلة اقتصادية, فالمشكلة هي سياسية بالدور الأول، وهي ما أثرت على الوضع الاقتصادي».

ويحذر كاتب المقال من أنه في ظل غياب وحدة وطنية، فإن دراما الدستور المصري قد هيأت المسرح لمزيد من التناحر في الفترة التي تسبق الانتخابات البرلمانية الجديدة التي يجب أن تتم في نهاية فبراير.

العنف في ليبيا بدأ يأخذ الطابع الديني

رأت صحيفة (فايننشال تايمز) البريطانية أن الهجوم على ملحق الكنيسة المصرية في مدينة «مصراته» بليبيا يمكن أن يكون علامة على أن العنف بدأ يأخذ بعدًا جديدًا في بلد يترنح بالفعل نتيجة المواجهات الدامية بين القبائل والميليشيات والأجهزة الأمنية، خاصة وأن هذا الحادث يأخذ طابعا دينيا. وقالت الصحيفة إن هذا الحادث أسفر عن مقتل اثنين من المسيحيين المصريين في انفجار قنبلة في كنيسة بالقرب من مدينة مصراتة الليبية في أحدث سلسلة من الهجمات ذات الدوافع الدينية من قبل متشددين إسلاميين فيما يبدو.

وذكرت وكالة الأنباء الرسمية في ليبيا، أن مجهولين ألقوا عبوة ناسفة عند المدخل الرئيسي لمبنى الكنيسة يوم السبت أثناء خروج المصلين، وقال شاهد عيان إن من بين الذين قتلوا أحد موظفي الكنيسة.

وأدان المسئولون المصريون والليبيون الهجوم. وطالب «محمد صوان»، رئيس حزب الإخوان المسلمين الليبي، الحكومة بسرعة العثور على الجناة، ولم تعلن أي جهة على الفور مسؤوليتها عن الحادث.

الجدير بالذكر أن السلفيين المحافظين، هاجموا على مدى العامين الماضيين عشرات المواقع المرتبطة بالأقليات الدينية في ليبيا ودول شمال أفريقيا. وشن متشددون إسلاميون هجوما على كنيسة «القديسيين» المسيحية القبطية في الإسكندرية ليلة رأس السنة الجديدة 2011، مما أسفر عن مقتل 23.

وأشارت الصحيفة إلى أنه بالرغم من أن المسلمين أغلبية في ليبيا، إلا أن الأقلية المسيحية الصغيرة تتألف في معظمها من المغتربين من شرق أوروبا وآسيا والآلاف من العمال المهاجرين المصريين. وتعد مدينة «مصراتة» المحافظة، واحدة من جبهات القتال الرئيسية في الانتفاضة المسلحة ضد نظام العقيد السابق «معمر القذافي»، وبها كنيستان بنيتا خلال الاحتلال الإيطالي لليبيا.

وقالت الصحيفة: إن هذا الحادث أهاب أقباط مصر بمزيد من الحسرة والخوف والرهبة من وقوع المزيد من الهجمات على المواقع المسيحية خلال الاحتفالات التي تسبق احتفالات عيد الميلاد الخاصة بهم، والتي تجري يوم 7 يناير.

وذكرت صحيفة (هيرالد) الليبية الناطقة بالإنجليزية، إن الدبلوماسيين المصريين يطالبون بتشديد الإجراءات الأمنية حول ترتيبات الكنائس المسيحية القبطية في ليبيا.

التنمر يخلق مفجرين انتحاريين

تناول الكاتب آدم لانكفورد في مقاله بمجلة (ذي ديلي بيست) الأميركية، الذي نقلته ديلي تلغراف، ظاهرة التنمر والمضايقة وكيف أنها يمكن أن تخلق مفجرين انتحاريين.

ويشير لانكفورد في مستهل مقاله إلى أنه قبل ثلاث سنوات عندما قام شاب أردني، وصفه بالمفجر الانتحاري، بقتل سبعة مسؤولي استخبارات أميركيين خارج مدينة خوست الأفغانية، امتدحه الجهاديون على شجاعته، في حين ألقت المخابرات المركزية الأميركية (سي آي أي) باللائمة على أيديولوجيته، لكن الكاتب يقول إن التنمر يفسر غدر هذا الشاب وكيفية إساءة فهمنا لنفسية المفجرين الانتحاريين.

واستشهد لانكفورد بحوادث أخرى محلية أدى فيها التنمر إلى انتحار مراهقين صغار، وقال إنه رغم عدم الاعتراف بهذا الأمر حتى الآن فإن التنمر قاد إلى أكثر الهجمات دموية على وكالة المخابرات الأميركية في أكثر من عقدين. والأسوأ من ذلك هو أنه كان يمكن التنبؤ بها.

وفي واقعة الشاب الأردني الذي يدعى همام البلوي، قال لانكفورد إن الحقيقة وراء ما قام به البلوي كانت القوى الدافعة لها هي نفس القوى التي قادت أعدادا لا تحصى من الأولاد والبنات المراهقين لقتل أنفسهم بطرق أقل إثارة كل عام.

ومثل ملايين الأشخاص ذوي العقلية المماثلة، كما يقول الكاتب، كان لدى طبيب الأطفال الأردني ابن الحادية والثلاثين اهتمام متوهج بـ»الأصولية الإسلامية»، لكن لم يكن له تاريخ في السلوك العنيف. ومع ذلك حتى قبل تحطم عالم البلوي كان من السهل التنبؤ بحساسيته. وإحساس الطبيب الشاب بالأمن تحطم في يناير/ كانون الثاني 2009 عندما اقتحمت السلطات الأردنية بيته وساقته إلى سجن محلي معروف بتاريخه في وسائل الإيذاء الجسدي. والتنمر قد يكون كلمة لطيفة لكيفية معاملته خلال الاستجواب الذي استمر ثلاثة أيام والذي شمل تغطية ممتدة لوجهه وتهديدات له ولأسرته.

وبطريقة يمكن التنبؤ بها، خرج البلوي من هذه المحنة محطما وكان يقول لوالده «لقد أذلوني»، وتكرر أسرته أنه لم يعد نفس الشخص مطلقا. وفي الأيام التي تلت فقد البلوي الكثير من وزنه حتى إن الناس اعتقدوا أنه لا بد وأن يكون مريضا، وهي علامة تقليدية على الاكتئاب.

وأشار الكاتب إلى أنه رغم أن الأغلبية العظمى من الناس الذين يتعرضون للمضايقة أو الاضطهاد لا يسعون للهرب من ذلك من خلال الموت، فإن تحليلا ذاتيا حديثا لـ37 دراسة مستقلة أظهر أن التنمر يزيد بدرجة كبيرة أرجحية الضحايا لنهج السلوك الانتحاري. والعامل المحدد عادة ما يكون التفاعل بين نقاط الضعف النفسية الشخصية للضحايا وأنواع الصدمات التي يكابدونها.

وبعض الناس يستطيعون مقاومة أسوأ أشكال القسوة من دون فقدان إرادتهم للحياة، في حين أن البعض الآخر يكافحون للتعافي من الإساءة التي تعرضون لها. وفي حالات الانتحار يكون إحساس هؤلاء الأفراد بالانتهاك والمهانة أعمق وأطغى ما يكون لدرجة أنه يحطم بشكل دائم رؤيتهم الكونية ويصيرون مقتنعين بأنهم لن يكونوا سعداء مرة أخرى أبدا.

وقال لانكفورد إن البلوي ليس الإرهابي الوحيد الذي تعرض للتنمر أو القهر حتى صار انتحاريا. إذ إنه في فلسطين والعراق وأفغانستان وباكستان كان المراهقون من الجنسين يخطفون ويضربون ويغتصبون ويهددون بقطع رؤوسهم من قبل المروضين الجهاديين الذين يحاولون إعدادهم لتفجيرات انتحارية. والمسألة ببساطة هي: إذا أردت أناسا يريدون أن يموتوا فإنك إما أن تجد متطوعين مكتئبين بالفعل أو انتحاريين، وإما تحطم معنويات الأفراد السريعي التأثر وتقتل قوة الحياة داخلهم. وبعد ذلك البقية سهلة.

عواصم العالم

أميركا تخفض ميزانية مخابراتها

واشنطن / وكالات :

أقر الكونغرس الأميركي ضمن اتفاق تجاوز «الهاوية المالية» الذي تم التوصل إليه مساء أول من أمس الاثنين تخفيضا كبيرا لموازنة أجهزة الاستخبارات والأقمار الاصطناعية الأميركية خلال العام 2013، رغم أن الميزانية الجديدة لم تصل لمستوى تخفيض الإنفاق الذي كان يصبو إليه البيت الأبيض.

وقد وافق مجلس النواب على مشروع قانون مقدم من الكونغرس بـ373 صوتا مقابل 29 أقر ميزانية لأجهزة الاستخبارات -بما فيها وكالة الاستخبارات الأميركية (سي آي أي)- وصلت إلى 72 مليار دولار.

وبذلك تراجعت ميزانية هذه الأجهزة بشكل كبير عن ميزانية 2012 التي بلغت ثمانين مليار دولار، وهي أكبر ميزانية خصصت للاستخبارات الأميركية منذ أحداث سبتمبر 2001.

وقد حافظ مشروع القانون الجديد بشكل عام على عدد مناصب العام الماضي بالرغم من أنه خصص بعض «المناصب الإضافية» للموظفين الذين يتولون مهمات ذات أولوية كبيرة، مثل ضباط مكتب الاستخبارات الفدرالي (إف بي آي) الموكلين بتتبع «الإرهابيين»، كما ذكر رئيس لجنة الاستخبارات بمجلس النواب مايك رودجرز.

مظاهرة في إسرائيل ضد المهاجرين الأفارقة

القدس المحتلة / وكالات:

خرج نحو 150 إسرائيليا من سكان مدينة تل أبيب في مسيرة في أحياء المدينة احتجاجا على اغتصاب سيدة مسنة يتجاوز عمرها الثمانين عاما من قبل مهاجر إريتري.

وسار المتظاهرون بقيادة النائب مايكل بن آري واثنين من مرشحي حزبه «القوة لإسرائيل» اليميني المتطرف في شوارع حي يقيم فيه مهاجرون أفارقة قادمون خصوصا من السودان وإريتريا.

ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن صحفي تابع لها هناك أن المتظاهرين هتفوا «الشعب يريد إبعاد السودانيين»، في حين رفع بعضهم لافتات كتب عليها «هذه إسرائيل وليست أفريقيا». لكن المظاهرة لم تشهد أي حوادث حيث واكبها عدد من قوات الشرطة التي كانت انتشرت بكثافة لضمان أمن ليلة رأس السنة.

وحمل المتظاهرون لافتات تندد بالمهاجرين الأفارقة وتدعو إلى ترحيلهم بعدما كشفت الشرطة أن الجاني شخص إريتري، حسبما ذكرت صحيفة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني.

ووقع الحادث قبل عشرة أيام، لكن الشرطة لم تعلن عنه إلا يوم أمس خوفا من خروج احتجاجات، ومن المقرر توجيه لائحة اتهام ضد الجاني خلال أيام.

وحسب الناطق باسم الشرطة فإن الرجل هاجم السيدة المسنة عندما كانت تغادر مبنى شقتها المجاور لموقف الحافلات القديم، ثم اغتصبها واحتجزها لساعات قبل أن يغادر المكان عندما شعر بقدوم أحد أقاربها للاطمئنان عليها.

ونجح المحققون في جمع عينة من الحمض النووي (دي أن أي) للجاني، ومن ثم تمكنوا من التوصل إليه بعد ثلاثة أيام من حادثة الاغتصاب ليتبين أنه إريتري الجنسية، رغم أن الأخير نفى صلته بالحادث.

وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو دعا إلى إعادة عشرات آلاف المهاجرين الأفارقة غير القانونيين إلى بلدانهم. وأكد في بيان أمس الأول أن بناء سياج أمني على امتداد حدود إسرائيل مع مصر في سيناء أوقف تدفق الأفارقة، إذ إنه «خلال الأسبوع الماضي لم يتسلل أي مهاجر من الحدود للمرة الأولى منذ 2006»، مشيرا إلى أنهم حاليا يقومون بحملة لإعادة المتسللين إلى بلدانهم.

دعوة شمالية لإنهاء الصراع مع كوريا الجنوبية

بيونج يانج / وكالات :

دعا الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون إلى نهاية للمواجهة مع الجارة الجنوبية، وتحدث عن «منعرج حاسم» نحو قيام عملاق اقتصادي، مجددا التأكيد على البرنامج العسكري لبلاده.

وقال أون في خطاب صوتي بثه التلفزيون الرسمي بمناسبة العام الجديد «إن إزالة المواجهة بين الشمال والجنوب مسألة مهمة لوضع نهاية لتقسيم البلد وتحقيق إعادة توحيده»، واعتبر أن سجلات العلاقات بين الكوريين في السابق «تظهر أن المواجهة بين مواطني البلد لم تؤد إلى شيء غير الحرب».

وفي خطابه بدا أن أون -الذي تولى حكم الدولة الشيوعية الفقيرة بعد وفاة والده كيم جونغ إيل في -2011 يرسم سياسة البلاد للعام الجديد، وهو شيء اعتاد والده كيم جونغ إيل أن يفعله في مقالات افتتاحية تنشر في الصحف الحكومية الكبرى.

وخطاب العام الجديد هو الأول في 19 عاما الذي يوجهه زعيم لكوريا الشمالية منذ وفاة كيم إيل سونغ جد كيم جونغ أون، ونادرا ما تحدث كيم جونغ إيل علنا وكان يكشف عن أولويات سياساته في مقالات افتتاحية في أكبر ثلاث صحف رسمية.

وصعدت كوريا الشمالية التوترات في المنطقة بإطلاق صاروخ طويل المدى في ديسمبر/ كانون الأول قالت إنه استهدف وضع قمر صناعي علمي في مدار، وهي خطوة قوبلت بإدانة دولية واعتبرت محاولة لتجربة صواريخ عابرة للقارات ضمن مسعى لاستكمال البرنامج النووي والعسكري لبيونغ يانغ.

وجاءت إطلالة الزعيم الكوري الشمالي بعد أسابيع قليلة عن انتخاب بارك جيون هاي رئيسة جديدة لكوريا الجنوبية، وهي ابنة الحاكم العسكري الراحل بارك تشونغ هي الذي كان كيم إيل سونغ قد حاول قتله في ذروة المواجهة بين البلدين أثناء الحرب الباردة.

وتعهدت بارك بالتواصل مع كوريا الشمالية ودعت إلى الحوار لبناء الثقة، لكنها طالبت بأن تتخلى بيونغ يانغ عن طموحاتها في مجال الأسلحة النووية، وهو شيء من غير المرجح أن تفعله.

من جانب آخر أكد كيم جونغ أون دور الجيش المحوري في السلطة، معتبرا أن أي تطور مرتبط بإقامة قوة عسكرية شاملة. وعبر عن أمله في أن تكون 2013 «سنة الإنجازات الكبيرة والتغيير» في المجال الاقتصادي، وتحدث عن «منعرج حاسم» لإقامة قوة اقتصادية كبرى.

كابول تشكك في فرص المصالحة مع طالبان

كابول / وكالات :

أعرب أحد أبرز مفاوضي الحكومة الأفغانية عن تفاؤل حذر بشأن فرص المصالحة مع حركة طالبان، معتبرا أن جميع الأطراف أصبحت تدرك الآن أن حلا عسكريا للحرب غير ممكن.

وقال محمد ماسوم ستانكازي -وهو أيضا مساعد مقرب إلى رئيس البلاد حامد كرزاي أن الحكومة تأمل بتحويل طالبان إلي حركة سياسية، وتوقع أن تنضم شبكة حقاني «المتشددة» إلي عملية السلام إذا بدأت طالبان محادثات سلام رسمية.

وأضاف «أعتقد أن أحد الأشياء التي يوجد إجماع عليها هو أن الجميع يعترفون بأنه لا أحد سينتصر عسكريا.. الجميع يعترفون بأن علينا أن ندخل في مفاوضات ذات مغزى».

يشار إلى أن أعضاء من الحكومة وطالبان وبعض خصومها السابقين في التحالف الشمالي ناقشوا مؤخرا بالعاصمة الفرنسية باريس سبل تخفيف الصراع، ووضعت كابل «خريطة طريق لعملية السلام» مؤلفة من خمس نقاط قد تسمح بإشراك الحركة بالحكومة.

وتحدد الوثيقة رؤية تتخلى بموجبها طالبان وجماعة الحزب الإسلامي (يتزعمها قلب الدين حكمتيار) وغيرهما من الجماعات المسلحة المعارضة عن أسلحتها بحلول 2015.

وتشتمل على خطوات لإثبات حسن النية أولاها الإفراج عن عدد من معتقلي طالبان بالسجون الباكستانية.

وتدعو الخطوة الثانية إلى القيام بإجراءات أولية باتجاه إجراء مفاوضات رسمية مباشرة مع طالبان بالسعودية في النصف الأول من العام المقبل بدعم من الولايات المتحدة وباكستان.

بينما تنص الخطوة الثالثة من خريطة الطريق التي من المفترض أن يبدأ تطبيقها بالنصف الثاني من 2013، على التوصل إلى اتفاقات لوقف النار وتحويل طالبان وغيرها من الجماعات المسلحة إلى أحزاب سياسية يمكنها أن تشارك بالانتخابات.

كما يمكن لزعماء الحركة المشاركة في هيكل السلطة بالدولة على أن يشمل ذلك مناصب غير منتخبة على مختلف المستويات، وفق الوثيقة.

وتشتمل الخطوات النهائية من الخطة على ضمان نهاية سلمية للنزاع خلال النصف الأول من 2014، وخطوات للحفاظ على الأمن والاستقرار في أفغانستان والمنطقة على المدى الطويل.

وتنص المبادئ التي تحكم عملية السلام على أن تسعى طالبان لـ»قطع علاقاتها مع القاعدة وغيرها من الجماعات الإرهابية وتنبذ العنف بشكل حقيقي». لكن المراقبين يشككون في إمكانية أن تحقق هذه الوثيقة تقدما ملموسا باتجاه السلام بحلول عام 2015.